

في المرفوعة من البداء وعلى اعادة الاصله واذا ثبت الهائه
بالنسبة الى البداء الذي لا نزاع في اصله بالنسبة الى
سائر المرفوعات غير انما نائب يثبت اصله بالنسبة اليها
بلاشبهة واما اصله عن النائب ففخ عن البيان وقا كيبوت
ان اصل المرفوعات البداء لانه باق على ما هو الاصل
في المنه والى القديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم
عليه بكل جامد مشتق فكان قولى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالاشتق وفيه نظران افادة هذين الوجهين
اصالة البداء في المرفوعة التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل
الظاهر من الاول افادة اصالة في كونه كسند اليه ومن الثاني
افادة الاقوية في كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبين
انتمى وهو الى الفاعل ما نسب اليه الفعل التام المعلوم
او بعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف
وما عرفت ان ما عارة عن مرفوع اندفع ما اورد في الامكان
ان الحد ينقص من افعال المفعول به في الوجود النسبية
الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبية فيه فلا بد من التعيد
بنسبة وصفية يخرج الوقوعية وقال فيه فالحمد للوجهين
اليه المعروف او شبهه نسبية وصفية فان قيل قد صرح فيه
ايضا ان كون ما عارة عن المرفوع لا يفيد البداء في المرفوع
لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجزاء الاعراب المخصوص
وهو الرفع نحو ضرب زيد واقام الزيدان وبهاتين زيدا في
واقى الدار رجل وهو لا يخفى الا نائب في غير المصدر
ولا يتقدم على ما علمه لقوته ولا لتساويه بالبداء نحو رحم الله

رحم الله تعالى النائب او يحق الله تعالى فانوب الله تعالى المستغفر
والنائب في نائب الفاعل لا يقل مفعول ما ليس فاعله كالجور الاخر
والاظهرية فان ما قاله لا يتناول نحو مالا واعطى زيدا مالا جلا
قولهم فانه يتناول بحسب المعنى الاضافي في القولى مع انه ليس منه والظاهر
الفضل بين النائب والمبوب والاشارة الفصل بالرفع على سواد
بعضهم فاعلا وهو ما نسب اليه الفعل التام المجهول وما عناه من
اسم المفعول نحو رحم الله ان اعلم انه لا يكون الفاعل الا الاكبرين
او عا في اولى كونهما سنة اليه الا ان النائب قد يكون صادا
او مجرورا فيجوز ان يعمد وتذكره لانه من حيث هو لا يكون
مفجع والاشارة بما فلا يكون عاملا ايضا نسبية والاشارة
تقديرها على عملها بالاستفراء ولا حذرها معا الا من المصدر
وكل واحد منهما في مان مضمرة او مظهرة في المضارع في تسان
مسنة وبارز في السنة ايضا تسان واجب وبارز فالواجب
الاستقرار بحيث لا يجوز الازدواج ولا السند عاملا اليه وبارز الاستقرار
بحيث لا يسند عاملا تارة اليه وتارة الاسم ظاهر والاو في المتكلمين
والمخاطب من غير المانع نحو اذهب وتضرب ورحم فعل الامر نحو
نزال وصدومه وافعل التفضيل في غير كذا الكل واسم الفاعل
والفعل وما كان بعناها وفي الصفة المشبهة والظرف المستف
اذا لم يوجد شرط عمل في الفاعل الظاهر وان ز في الفاعل المرفوع
والغاية المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او لا يضرب و
ضرب كذا فلا يستعمل في غير حيزه وجود الفاعل الظاهر في الاستف
لزم تعدد الفاعل في مثل الفعل كما ذكرنا في حيزه على النسبية
والجمع المذكورين واما بارز المتصل في فاعل الاف وهو الالف